

الباب الثالث: علاقة البنك التجاري بالبنك المركزي.

المحاضرة الثامنة: وظائف البنك المركزي.

تمهيد:

سميت البنوك المركزية في بداية نشأتها ببنوك الإصدار، لأنها تولت مهمة الإصدار النقدي وتنظيمه بالحدود والشروط التي تقرها الحكومة، ثم أخذت تدريجياً مهمة الرقابة على النشاط المصرفي وتوجيهه بما يتناسب وأهداف السياسة الاقتصادية للدولة، فضلاً عن المسؤوليات والمهام الأخرى التي أنيط بها البنك المركزي فيما بعد.

1- تعريف البنك المركزي:

يعرف البنك المركزي على أنه المؤسسة النقدية التي تقع على قمة النظام المصرفي في الدولة، يقوم بمهمة الإصدار النقدي وممارسة السياسة النقدية بغرض المحافظة على الاستقرار النقدي وثبات الأسعار وإدارة وتبادل النقود، عن طريق التحكم في احتياطات القطاع المصرفي ونوعية وحجم ومقدار الائتمان، إضافة إلى الإشراف الفني على المصارف التجارية العاملة في البلاد.

2- وظائف البنك المركزي:

تتحصر وظائف البنك المركزي بصفة عامة في ستة وظائف رئيسية، هي:

• الإصدار النقدي:

يعتبر الجهة الوحيدة المخولة من الحكومة بحق الإصدار النقدي، وتخضع البنوك المركزية لقيود قانونية وتشريعية في تنظيم قدراتها لتحديد أماكنها في إصدار العملة، وهذه القيود مرتبطة أساساً بغطاء العملة من حيث نوعية مكوناته وحجمها أو مقدارها.

فعندما كانت معظم النظم النقدية تستند إلى قاعدة الذهب كانت التشريعات تقضي باحتفاظ البنوك المركزية برصيد ذهبي غطاء للعملة التي يصدرها البنك المركزي. وبعد التخلي عن قاعدة الذهب والتحول إلى قاعدة النقود الورقية الإلزامية، أصبح الغطاء الرسمي للعملة الوطنية مرتبطاً وتتحدد أساساً بدرجة التطور الاقتصادي للدولة. وأصبحت مكونات الغطاء متنوعة (أصول مختلفة: سندات حكومية، أوراق تجارية، عملات صعبة، نسبة معينة من الرصيد الذهبي إلى إجمالي العملة الصادرة). ويتم الإصدار النقدي عادة في الحالات التالية:

✓ **شراء الذهب:** يؤدي إلى زيادة موجودات البنك المركزي، ومن ثم قدرته على الإصدار لسداد قيمة المشتريات من الذهب.

✓ **شراء العملات الأجنبية:** تؤدي إلى زيادة موجودات ميزانية البنك المركزي، ومن ثم قدرته على الإصدار.

✓ **الاقتراض من الخارج:** نتيجة الاقتراض من الخارج هو الحصول على عملات أجنبية، فيقوم البنك المركزي بتحويل القروض إلى عملة محلية بسعر الصرف السائد وهذا يتطلب إصدارا جديدا.

✓ **شراء سندات حكومية:** عندما يرغب البنك المركزي في زيادة النقود المتداولة يقوم بإصدار نقود لتمويل عملية شراء الأوراق المالية، ويستخدم في ذلك سندات الحكومة الصادرة عن الخزينة العامة، وتزداد موجودات البنك المركزي من الأوراق المالية الشيء الذي يمكنه من إصدار كمية نقود مساوية لقيمة هذه الأوراق المالية.

✓ **تقديم مساعدات أو سلفيات:** يقدم البنك المركزي إلى الخزينة العمومية قروضا لتغطية عجز الموازنة (قرض مباشر للاقتصاد). مما يؤدي إلى إصدار البنك المركزي لنقود قانونية.

✓ **إقراض البنوك التجارية:** يكون الإقراض من البنك المركزي إلى البنوك التجارية في حال عدم قدرتها على مواجهة السحوبات الحالية.

✓ **خصم الأوراق التجارية:** تؤدي هذه العملية إلى زيادة موجودات ميزانية البنك المركزي، فيقوم بإصدار النقود لتسديد هذه الالتزامات.

• **الرقابة على الائتمان المصرفي:**

يقوم البنك المركزي بفرض رقابته على الائتمان والنشاط المصرفي، ويتم ذلك من خلال رقابته على عمليات الاقتراض والاستثمار المصرفي التي تنعكس بدورها على حجم وكمية وسائل الدفع وعلى عرض النقود وإجمالي السيولة المحلية في البلد.

يقوم البنك المركزي بهذه الوظيفة من خلال التأثير في حجم المعروض النقدي (السياسة النقدية) والذي بدوره يؤثر على قيمة العملة، وهذا يتطلب تحديد حجم مكونات عرض النقد التي يكون للمصارف التجارية دور مهم فيه. وتتم الرقابة المصرفية من خلال أساليب وسياسات معينة يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام:

✓ **أساليب الرقابة الكمية:** تهدف هذه الأدوات إلى التأثير في كمية وحجم الائتمان بجميع مكوناته، وغالبا ما يتخذ هذا النوع من الرقابة طريقة التأثير على إجمالي الاحتياطات النقدية المتوفرة لدى الجهاز المصرفي.

✓ **أساليب الرقابة الكيفية:** تهدف إلى التأثير على كيفية استخدام البنوك التجارية لمواردها النقدية والمالية التي تحصل عليها من البنك المركزي، أي توجيه الائتمان إلى وجهة معينة، وذلك بإحداث امتياز في السعر أو في مدى الائتمان الممنوح.

✓ **أساليب الرقابة المباشرة:** تهدف إلى التأثير المباشر على الائتمان من خلال تطبيق إجراءات مباشرة على البنوك التجارية ومختلف المؤسسات النقدية والمالية. عندما تعجز أساليب الرقابة السابقة، يلجأ البنك المركزي إلى أساليب الرقابة المباشرة، مثل: الإقناع الأدبي، الإجراءات القانونية المناسبة لتحديد الحد الأقصى للإقراض.

• **مستشار للحكومة:**

تحتفظ الحكومة بحساباتها لدى البنك المركزي، ويقوم الأخير بتنظيم مدفوعات الحكومة، ويقدم سلفا وقروضا قصيرة الأجل في حالة العجز الموسمي أو المؤقت، الذي يطرأ على الميزانيات السنوية وعند حالات الضرورة والحاجة إلى قروض استثنائية، ويتولى البنك المركزي الرقابة على الصرف الأجنبي والتحويل الخارجي وتقديم المشورة عند عقد القروض الحكومية سواء أكانت محلية أو أجنبية.

• **المقرض الأخير:**

يعتبر البنك المركزي المقرض الأخير للجهاز المصرفي، والذي من خلاله يدعم وظيفته في الرقابة، ويكون ذلك من خلال تقديم قروض مباشرة أو من خلال إعادة خصم الأوراق التجارية، أو من خلال عمليات السوق المفتوحة، ويضع البنك الشروط المناسبة والتي تتواءم مع سياسته النقدية (سعر الفائدة وشروط التسديد).

• **بنك البنوك:**

يسمى البنك المركزي ببنك البنوك لأنه يقدم قروضا وتسهيلات مصرفية لمؤسسات الجهاز المصرفي، وتعتمد عليه الأخيرة في الحفاظ على أرصدها واحتياطياتها النقدية، وتكلفه بتسوية الحسابات المختلفة بينها (المقاصة).

• **مجمع لاحتياطات الصرف:**

تحتفظ البنوك باحتياطاتها النقدية أو فوائضها النقدية لدى البنك المركزي، وتجمع هذه الأرصدة في مجمع واحد يوضع تحت تصرف البنوك لسد حاجاتها، مما يؤدي إلى تأمين سيولة الجهاز المصرفي من خلال تحويل الفائض إلى وحدات العجز (هذا كان في القديم). أما حالياً فقد تم استبدال تلك الفوائض بالاحتياطي النقدي القانوني.